القيادة العامة لشرطة الشارقة
إدارة مركز الأبحاث والتطوير

أحكام الترجمة في قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي
"دراسة مقارنة"

الرائد/ د. سلطان عبدالله بن ساحوه

الإمارات THE EMIRATES
243
2025

إن عظمة الأمم تقاس برقيها الحضاري وتقدمها العلمي وحسن استثمارها لمواردها لما فيه خير أبنائها، وبما تقدمه للإنسانية من فكر وثقافة وإبداع.

سلطان بن محمد القاسمي

"أحكام الترجمة في قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي"

دراسة مقارنة

إعداد

الرائد/ د. سلطان عبدالله بن ساحوه

2025

• س س. أ

• أحكام الترجمة في قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي : "دراسة مقارنة" / سلطان عبدالله ساحوه.ـ الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : القيادة العامة لشرطة الشارقة، إدارة مركز الأبحاث والتطوير ، 2025.

• 399 ص. ؛ 24 سم. (اصدارات مركز الأبحاث والتطوير ؛ 243)

يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية.

1.قانون الإجراءات الجنائية – الإمارات العربية المتحدة 2. الدفاع عن المتهم (إجراءات جنائية) 3. القانون - ترجمة 4. الترجمة – قوانين وتشريعات 5. المترجمون – الوضع القانوني

ساحوه، سلطان عبدالله

345.53505

ISBN: 9789948677413

تمت الفهرسة بمعرفة مكتبة الشارقة
مادة الإصدارات تعبر عن آراء كاتبيها
وليس بالضرورة عن رأي مركز الأبحاث والتطوير

حقوق الطبع محفوظة لشرطة الشارقة / مركز الأبحاث والتطوير

الطبعة الأولى 1447هـ – 2025م

ص. ب: 29 ، الشارقة – الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 5945112 – 009716

E-mail: rad@shjpolice.gov.ae Website : www.shjpolice.gov.ae

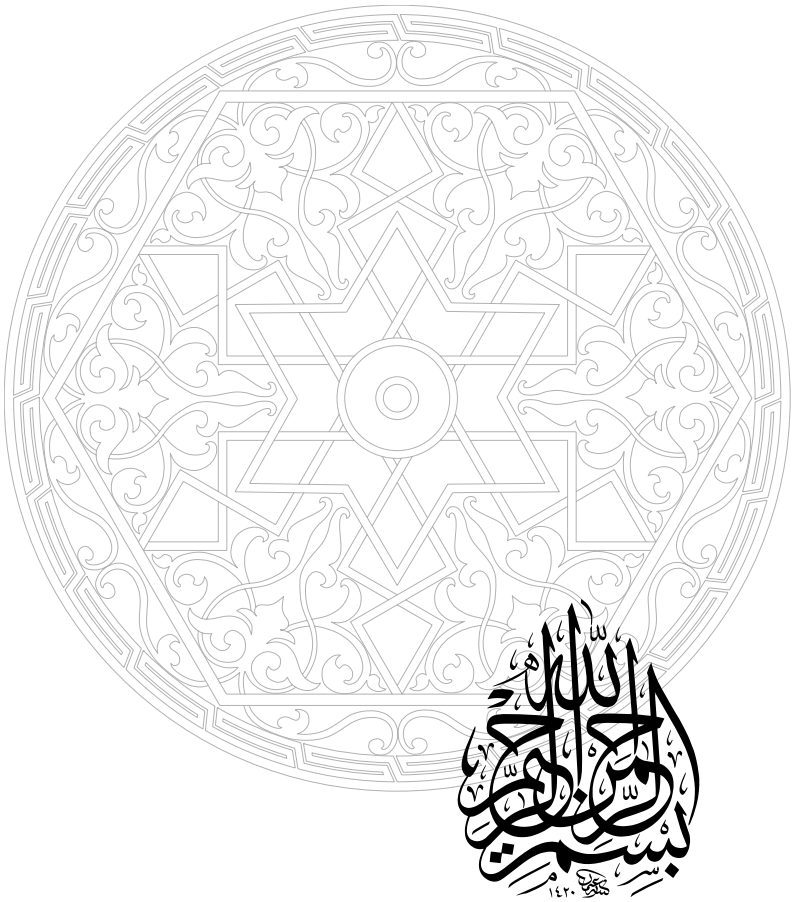

قال تعالى:

﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴾

سورة الأنعام / الآية (82)

إستراتيجية القيادة العامَّة لشرطة الشَّارقة
2024-2027م

- الرؤيـــــة :

مجتمع آمِن وشرطة رائدة.

- الرسالـــة :

نسعى أن تكون شرطة الشَّارقة رائدة في مجال الأمن من خلال مواهبها المؤهّلة، وتسخير التكنولوجيا المتقدِّمة للحفاظ على النظام العامّ، وتقديم خدمات شُرطيَّة تُعزِّز جودةَ حياة المجتمع.

- القيـــــم :

1. الإنسانيَّة.
2. العدالة.
3. الاحترافيَّة.
4. النزاهة والشفافية.
5. التشارُكيَّة والتكامل.
6. الريادة والابتكار.

- الأهـداف الاستـــراتيجية :

1. تحقيق الأمن والأمان للمجتمع.
2. تعزيز السلامة المروريَّة على الطُّرق.
3. رفع الجاهزيَّة لإدارة الأزمات والكوارث.
4. تعزيز الشراكة المجتمعيَّة وتحسين تجربة المتعامل.
5. توفير خدمات مؤسَّسيَّة وبِنْيَة تحتيَّة رَقْميَّة كفؤة وفعَّالة بأعلى معايير الحوكمة.
6. تعزيز ممارَسات الابتكار والجاهزيَّة للمستقبل.

يقوم مركز الأبحاث والتطوير بإصدار ونشر سلسلة من الدراسات في مختلف مجالات العمل الأمني والشرطي.

شـروط النشـر

1. الأصالة في مجال العلوم الشرطية والأمنية والتخصصات الأخرى ذات الصلة، وأن تكون الدراسة لم يسبق نشرها من قبل.

2. مراعاة قواعد وأصول البحث العلمي من حيث الأسلوب والنظرية والمنهج.

3. أن تتضمن الدراسة الرجوع إلى المصادر العلمية الحديثة.

4. أن تكتب الدراسة وتطبع بلغة عربية سليمة ويرفق معها ملخص باللغتين العربية والإنجليزية وألا يقل حجم الدراسة عن أربعين صفحة.

5. يلتزم الباحث بعدم إرسال دراسته إلى أي جهة أخرى للنشر حتى يصل إليه رد المركز وتعطى الأولوية للنشر حسب الأسبقية الزمنية للتحكيم.

6. لا يلتزم المركز برد أصل الدراسة سواء تم نشرها أم لا.

7. تخضع الدراسات للتحكيم وتقرر الهيئة العلمية المشرفة على الإصدارات صلاحية الدراسة للنشر بناء على رأي ثلاثة محكمين متخصصين.

هيئة التحرير المشرفة على إصدارات
مركز الأبحاث والتطوير :

- المشرف العام : اللواء / عبدالله مبارك بن عامر
  قائد عام شرطة الشارقــة

- رئيس التحرير : العقيد / د. جاسم محمد السويدي
  مدير إدارة مركز الأبحاث والتطوير

- مدير التحرير : النقيب / د. فيصل جمعة الحوسني
  رئيس قسم البحث العلمي
  بمركز الأبحاث والتطوير

- الإشراف التنفيذي : الرائد / إيمان سعيد الناصري
  مدير فرع النشر العلمي
  بمركز الأبحاث والتطوير

- الإشراف الفني : مساعد ضابط / أحمد أمين الزرعوني
  الرقيب أول / محمد عبدالله العاجل الزعابي

أعضـاء الهيئـة العلمية المشرفة على إصدارات مركز الأبحاث والتطوير:

- العقيد / د.جاسم محمد السويدي — مدير مركز الأبحاث والتطوير بالقيادة العامة لشرطة الشارقة
- العقيد / د. خليفة يوسف بالحاي — مدير مديرية المباحث والتحقيقات الجنائية بالقيادة العامة لشرطة الشارقة
- العقيد / د. عبدالله سيف الذباحي — نائب مدير إدارة الشؤون القانونية بالقيادة العامة لشرطة الشارقة
- المقدم / د. معمر حمد علي المزيني — رئيس قسم الترجمة والتدقيق اللغوي بإدارة الإعلام الأمني
- الرائد / د. خليفة ناصر الحميري — مدير فرع تحليل وتطوير الإنتاجية بالإدارة العامة للموارد والخدمات الداعمة
- الرائد / د.سيف أحمد سيف الزعابي — رئيس قسم التعليم والدراسات العليا بأكاديمية الشارقة للعلوم الشرطية
- النقيب / د. فيصل جمعة الحوسني — رئيس قسم البحث العلمي بإدارة مركز الأبحاث والتطوير

تقديم

تمثل مناهج البحث العلمي السبيل الرئيسي لإقامة الحضارات واستباق الأمم. كما أنها تعد الأداة الأولى في تطويع تحديات الحاضر واستشراف المستقبل.

ويعد مركز الأبحاث والتطوير بالقيادة العامة لشرطة الشارقة أحد المراكز البحثية بالدولة والتي تتطلع بدور مهم في رصد كافة الظواهر الاجتماعية والأمنية وبحث أفضل الآليات للاستفادة من إيجابياتها ووأد سلبياتها لضمان استمرار ركب التنمية والتقدم ، كما يقوم المركز من خلال دراساته في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والقانونية والأمنية وبالتعاون والتنسيق مع المراكز البحثية الأخرى بالدولة وخارج الدولة بتقديم أفضل الحلول والمقترحات لكافة قضايا المجتمع.

وفي هذا الصدد تتعدد صور النشاط العلمي لمركز الأبحاث ما بين مؤتمرات وندوات وعقد دورات وحلقات ومحاضرات ومنشورات علمية ، وهو الأمر الذي يسهم بلا ريب في إثراء مجالات الفكر العلمي والأمني المختلفة وتقديم المشورة الفاعلة لمتخذي القرار وتوفير قاعدة علمية متميزة لكافة الباحثين والعاملين في مجالات العمل الاجتماعي والقانوني والأمني المختلفة للنهل منها وتقديم كل ما هو نافع ومفيد للحفاظ على مكتسبات المجتمع وأمنه.

والله ولي التوفيق،،،

اللواء / عبدالله مبارك بن عامر

قائد عام شرطة الشارقة

توطئـــة

في إطار تفعيل دور مراكز البحوث الأمنية، تصدر إدارة مركز الأبحاث والتطوير بالقيادة العامة لشرطة الشارقة مجموعة من الدراسات والبحوث في المجالات الأمنية والمجتمعية والقانونية بمفهومها الشامل بهدف تكوين ثقافة أمنية لدى العاملين في الجهاز الشرطي، ودعم الدور المجتمعي في مجالات أعمال الجهاز الشرطي وتحديداً الجنائي والمروري والأمني والمجتمعي والقانوني والإداري ، كما أنها وفي الوقت ذاته تمد متخذي القرار الأمني بقاعدة بيانات علمية دقيقة تساعدهم في اتخاذ القرار الرشيدة.

تتضمن إصدارات عام 2025م لإدارة مركز الأبحاث والتطوير عدداً من الدراسات والبحوث المتميزة التي جاءت استجابة للتحديات الأمنية والمجتمعية وتصدياً للجرائم المستحدثة وملبية للتوجه الوطني والمؤسسي الهادف إلى تحقيق الريادة المؤسسية ومواكبة للتطورات العالمية ذات التأثير على الجهاز الشرطي والمتجمع ، وتعالج قضايا أمنية وإدارية ومجتمعية، بالإضافة إلى المجالات الأخرى ذات الصلة بالعمل الشرطي.

تناولت هذه الدراسة أحكام الترجمة القانونية كإحدى الضوابط التشريعية التي تضمن حقوق المتهمين والمجني عليهم خلال مرحلة الإجراءات الجزائية ومراحل التقاضي، فعمدت إلى بيان مفهو الترجمة القانونية وخصائصها و معاييرها و أشكالها و أصنافها وفقاً للقوانين، وآلية عمل المترجم القانوني ومسؤولياته و حقوقه المحددة لدى المشرع الإماراتي، والنتائج الناجمة عن عمل المترجم القانوني وآثارها على مجريات عملية التقاضي، لتعرج على أبرز التشريعات العربية المنظمة لأحكام الترجمة والقانونية و تقارنها بما نظمه المشرع الإماراتي.

نأمل أن تعزز هذه الدراسة المعارف لدى الباحثين في مجال علم الإدارة والعلوم الشرطية وتضفي زخماً علمياً ومعارفياً على المكتبات الأمنية.

العقيد / د. جاسم محمد السويدي

مدير إدارة مركز الأبحاث والتطوير

المحتويـــات

مستخلص 19
مقدمة 23
أهمية الدراسة 25
أسباب اختيار الدراسة 26
إشكالية الدراسة 28
أهداف الدراسة 29
منهجية الدراسة 31
الدراسات السابقة 31
نطاق الدراسة 33
خطة الدراسة 34

الفصل الأول: ماهيَّة الترجمة القانونيَّة 37
- **المبحث الأول: مفهوم الترجمة القانونيَّة** 39
المطلب الأول: المفهوم اللغوي والاصطلاحي للترجمة 39
المطلب الثاني: خصوصية الترجمة القانونية 53
المطلب الثالث: التحديات "الصعوبات" في أعمال الترجمة 60
- **المبحث الثاني: أشكال الترجمة القانونية** 75
المطلب الأول: الترجمة المكتوبة 76
المطلب الثاني: الترجمة الشفهية 87
المطلب الثالث: الترجمة الإشارية 95
- **المبحث الثالث: الطبيعة القانونية للترجمة** 106
المطلب الأول: الترجمة نوع من أنواع الشهادة 106
المطلب الثاني: الترجمة نوع من الخبرة 108
المطلب الثالث: الترجمة وسيلة مستقلَّة من وسائل الإثبات 111

الفصل الثاني: آلية عمل المترجم القانوني 121
- **المبحث الأول: التنظيم التشريعي لأعمال الترجمة القانونية** 123
المطلب الأول: التشريعات الإماراتيَّة المنظِّمة للترجمة 123
المطلب الثاني: مقومات جودة الترجمة 133
المطلب الثالث: الحماية التشريعيَّة للمترجم 147
- **المبحث الثاني: شروط عمل المترجم والتزاماته** 159
المطلب الأول: شروط عمل المترجم القانونيّ في دولة الإمارات العربيَّة المتحدة 160
المطلب الثاني: التزامات عمل المترجم 173

المطلب الثالث: أثر تفاوت خبرات المترجم في أداء عمله 176
- **المبحث الثالث: أساليب عمل المترجم** 182
المطلب الأول: مباشرة المترجم لعمله بالحضور الشخصي 183
المطلب الثاني: مباشرة المترجم لعمله عبر تقنيَّة الاتصال عن بعد 188
المطلب الثالث: توظيف الذكاء الاصطناعيّ في الترجمة 197
الفصل الثالث: أهميَّة الترجمة في حماية حقوق المتهم 213
- **المبحث الأول: مستويات الأهمية في حقوق المتهم** 217
المطلب الأول: حماية المتهم من منظور حقوقي 218
المطلب الثاني: حماية المتهم من منظور مجتمعي 232
- **المبحث الثاني: أهميَّة الترجمة في حماية حقوق المتهم في الإجراءات الجزائيَّة** 237
المطلب الأول: في مرحلتي الاستدلال والتحري 238
المطلب الثاني: في مرحلة التحقيق الابتدائيّ 246
المطلب الثالث: في مرحلة المحاكمة 253
المطلب الرابع: أثر عدم الاستعانة بمترجم على المتهم 262
الفصل الرابع: الحماية القانونيَّة للترجمة في التشريعات الإماراتيَّة 283
- **المبحث الأول: المسؤوليَّة التأديبية للمترجم** 284
المطلب الأول: شروط توقيع الجزاء التأديبي على المترجم 285
المطلب الثاني: أشكال الجزاء التأديبي في قانون تنظيم مهنة الترجمة 298
المطلب الثالث: آلية توقيع الجزاء التأديبي 302
- **المبحث الثاني: المسؤوليَّة الجزائيَّة للمترجم** 315
المطلب الأول: المسؤوليَّة الجزائيَّة للمترجم في قانون الجرائم والعقوبات 315
المطلب الثاني: الحماية الجزائيَّة للترجمة في قانون تنظيم مهنة الترجمة 331
- **المبحث الثالث: بطلان الترجمة في قانون الإجراءات الجزائيَّة** 335
المطلب الأول: أنواع البطلان 336
المطلب الثاني: آثار بطلان الترجمة 346

خاتمة الدراسة 364
التوصيات 365
قائمة المراجع 368

مستخلص

يشكِّل القانون ضرورةً من ضرورات حياة الأفراد، وضامنًا أساسيًّا لانتظام المجتمعات، وفق منظومة تشريعيَّة، وتحقِّق سيادة القانون، وتنظِّم في إطارها الضَّوابط الَّتي تحكم عَلاقة الفرد بغيره، وفي مقدِّمة تلك المنظومة قانون الإجراءات الجزائيَّة، الَّذي يقوم على مجموعة القواعد الواجب اتِّباعها لحفظ حقوق الفرد والمجتمع في آنٍ واحد بما يحقِّق التَّوازن بين حقوق الطَّرفَيْن، حيث تشغل التَّرجمة دورًا مهمًّا في مجال العدالة الجنائيَّة، والتَّرجمة القانونيَّة، ليست فقط فعلاً لُغويًّا، أو عملاً إجرائيًّا، في مراحل التَّقاضي المختلفة، سواءٌ من حيث وجوب الدِّقَّة في مضمون الأسانيد الَّتي قد يتَّكئ عليها المتقاضون في الإثباتات والدُّفوع، وكذلك لزوم النَّقل الأمين والدَّقيق للإجراءات الَّتي تتَّخذ مع شخص لا يُحسِّن التَّحدُّث باللغة العربيَّة، وليس شكليًّا فيما قد تقتضيه الإجراءات الجزائيَّة في مختلف التَّشريعات.

وقد كشفت الدِّراسة عن الأهمِّيَّة البالغة للتَّرجمة القانونيَّة في الإجراءات الجزائيَّة الإماراتيَّة وتأثيرها المباشر على حقوق المتَّهمين والسُّجناء وجميع أطراف الدَّعوى الجزائيَّة؛ وبالموازنة مع الأنظمة القانونيَّة الأخرى، يتَّضح أنَّ قانون الإجراءات الجزائيَّة الإماراتيِّ بحاجة إلى تطوير أحكامه المتعلِّقة بالتَّرجمة لمواكبة التَّحدِّيات النَّاشئة عن تنوُّع الجنسيَّات والثَّقافات في الدَّولة. فالإمارات العربيَّة المتَّحدة، مع نهضتها المتسارعة وجاذبيَّتها للاستثمارات والعمالة من شتَّى أنحاء العالَم، تحتاج إلى منظومة قانونيَّة متكاملة للتَّرجمة في الإجراءات الجزائيَّة، وكادر مؤهَّل من المترجمين لضمان تحقيق العدالة.

كما أبرزت الدِّراسة الموازنة ضرورة تعديل قانون الإجراءات الجزائيَّة الإماراتيِّ ليتضمَّن أحكامًا أكثر- تفصيلاً- بشأن التَّرجمة، مع أهمِّيَّة إفراد فصل خاصٍّ في قانون الإثبات يتناول التَّرجمة والمترجم، أسوة بالخبير والخبرة. كما أظهرت الدِّراسة الحاجة إلى النَّصِّ صراحةً على بطلان الإجراءات الجزائيَّة في حال عدم توفير مترجم في خلال مراحل التَّحقيق والمحاكمة، والاستفادة من تجارب الدُّول الأخرى في الاستعانة بالسِّفارات والقنصليَّات للمتَّهمين الأجانب عند تعذُّر توفير مترجم مؤهَّل، وضمان حقِّ الموقوفين والسُّجناء في التَّواصل المستمرِّ مع مترجمين في خلال مدَّة احتجازهم.

وفي ضوء الموازَنة مع الأنظمة القانونيَّة الأخرى، أوصت الدِّراسة بتطوير الهيكل التَّنظيميِّ للتَّرجمة القانونيَّة في الإمارات من خلال إنشاء إدارة متخصِّصة للمترجمين في وزارة العدل، تتولَّى التَّنسيق بين المترجمين المعتمَدين والموظَّفين وتوزيعهم على المحاكم بكفاءة. كما شدَّدت على أهمِّيَّة تبنِّي معايير موحَّدة للتَّرجمة القانونيَّة، وتوظيف التِّقنيَّات الحديثة والذَّكاء الاصطناعيِّ في هذا المجال، مع إدراج نصوص صريحة في الاتِّفاقيَّات الدَّوليَّة الَّتي تُبرمها دولة الإمارات؛ لضمان توافر المترجمين في الإجراءات الجزائيَّة. وأكَّدت الدِّراسة ضرورة تنظيم زيارات دوريَّة للمترجمين إلى السُّجون ومراكز الاحتجاز، وتطوير برامج تأهيليَّة متخصِّصة تعرِّف المترجمين بالمصطلحات القانونيَّة الدَّقيقة والأنظمة القانونيَّة المقارنة، لتعزيز دقَّة التَّرجمة وكفاءتها في تحقيق العدالة الجزائيَّة في الإمارات.

Provisions Of Translation in The UAE Criminal Procedure ACT (A Comparative Study)

Abstract

A culture of excellence is one of the pillars on which enterprises rely Law constitutes a necessity for individuals' lives and a fundamental guarantor for the organization of societies according to a legislative system that achieves the rule of law and regulates the frameworks governing the relationship between individuals. At the forefront of this system is the Criminal Procedure Law, which is based on a set of rules that must be followed to preserve the rights of both individuals and society simultaneously, achieving a balance between the rights of both parties. Translation plays an important role in the field of criminal justice. Legal translation is not merely a linguistic act or a procedural process in the various stages of litigation, whether in terms of the necessity for accuracy in the content of the documents that litigants may rely upon in evidence and defenses, as well as the necessity for faithful and accurate conveyance of procedures taken with a person who does not speak Arabic well and is not merely formal in what criminal procedures may require across various legislations.

The study revealed the profound importance of legal translation in Emirati criminal procedures and its direct impact on the rights of defendants, prisoners, and all parties to criminal cases. In comparison with other legal systems, the UAE Criminal Procedure Law needs to develop its provisions related to translation to keep pace with the challenges arising from the diversity of nationalities and cultures in the country. The United Arab Emirates, with its rapid development and attractiveness for investments and labor from around the world, needs an integrated legal system for translation in criminal procedures and qualified translators to ensure justice.

The comparative study also highlighted the need to amend the UAE Criminal Procedure Law to include more detailed provisions regarding translation, with the importance of dedicating a special chapter in the Evidence Law addressing translation and translators, like experts and expertise. The study also showed the need to explicitly stipulate the nullity of criminal proceedings in the absence of a translator during the investigation and trial stages, to benefit from the experiences of other countries in utilizing embassies and consulates for foreign defendants when qualified translators are unavailable, and to ensure the right of detainees and prisoners to continuous communication with translators during their detention period.

Considering the comparison with other legal systems, the study recommended developing the organizational structure of legal translation in the UAE by establishing a specialized department for translators in the Ministry of Justice, responsible for coordinating between certified and employed translators and efficiently distributing them to courts. The study also emphasized the importance of adopting unified standards for legal translation, employing modern technologies and artificial intelligence in this field, and including explicit provisions in international agreements concluded by the UAE to ensure the availability of translators in criminal procedures. The study affirmed the necessity of organizing periodic visits by translators to prisons and detention centers and developing specialized training programs that familiarize translators with precise legal terminology and comparative legal systems, to enhance the accuracy and efficiency of translation in achieving criminal justice in the UAE.

صدر عن مركز الأبحاث والتطوير خلال عام 2025م

235. مناهج وأدوات استشراف المستقبل ودورها في الحدِّ من الجريمة المنظمة.

236. "وثيقة" المبادئ العشرة للتعامل مع الجرائم المقلقة.

237. التميز بوزارة الداخلية لدولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة في دور ثقافة التميز وأثرها على تعزيز الأداء الشرطي.

238. بيئة العمل الابتكارية و دورها على الأداء الأمني.

239. دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي في استشراف مستقبل الجرائم المقلقة.

240. الرشاقة المؤسسية ودورها في استدامة الأداء الأمني.

241. إدارة التغيير ودورها في تحقيق التميز الوظيفي.

242. الاستخدام غير المشروع لبعض وسائل التواصل الحديثة وانعكاساته على المنظومة القيمية لدى الشباب الإماراتي "دراسة ميدانية".

243. أحكام الترجمة في قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي "دراسة مقارنة".

244. "سند" مبادرة رائدة لدعم أسر النزلاء قصص واقعية من وحي التجربة (الطبعة الثانية).

أحكام الترجمة في قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي

Provisions Of Translation in The UAE Criminal Procedure

هذا الكتاب

تناول هذا الكتاب أحكام الترجمة القانونية المبين في قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي، وبين دوره في حفظ حقوق الجناة و المجني عليهم خلال مراحل جمع الاستدلال و التقاضي، و وضح دوره في تحقيق العدالة الجنائية، وضمان حقوق الأفراد ، وعرج على أبرز المعايير والضوابط التي يجب أن يتحلى بها المترجم القانوني ليحقق نتائج ممارستها للصلاحيات والمسؤوليات المناطة له.

كما هدف الكتاب إلى مقارنة أحكام الترجمة القانونية لدى المشرع الإماراتي مع التشريعات العربية الأخرى، من خلال استخدامه المنهج المقارن، مخضعاً إياها للتحليل القانوني، ومتوصلاً لعدة نتائج و توصيات تعزز من فاعلية أحكام الترجمة القانونية في تحقيق العدالة الجنائية، ومطورة لمنظومة الترجمة القانونية في الدولة.